الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.11

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
اللجنة الثانية

البند ١٨ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الأرجنتين*: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

191011 191011 11-55213 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٣)]،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيويورك في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١[(٤)]،

وإذ تشير إلى التقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وبالتوصيات التي قدّمها الفريق العامل[(٥)]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية من تأثير سلبي على البلدان النامية، وهو ما أبرز وجود نقاط ضعف ومكامن عدم مساواة تشمل النظام بأسره منذ أمد بعيد، وإذ تؤكّد أن الإنعاش بات مهددا بظروف جديدة، منها اضطراب الأسواق المالية العالمية واستشراء ضائقات الماليات العامة، وأنه لا بد من حلّ

---

(١) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٢) انظر القرار ٦٥/١.

(٣) A/66/329.

(٤) A/66/75-E/2011/87.

(٥) A/64/884.

المشاكل التي تعتري النظام الاقتصادي العالمي بأسره، وذلك عبر سبل منها الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والبنيان الماليين العالميين،

وإذ تسلّم بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة خطرة، تتسم ببقاء نقاط الضعف التي تشمل النظام بأسره دون حل، وبالانخفاض الحاد في مستوى الثقة وارتفاع درجة المخاطرة؛ وبأن معظم البلدان النامية يواجه نتيجة لذلك تحدّيات تفوق ما واجهه في أي وقت مضى منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨،

وإذ يساورها قلق عميق إزاء التأثيرات السلبية الإضافية التي تحدث في إطار الموجة الثانية للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، والتي تشكّل أيضا تهديدا خطيرا للبلدان النامية في السنوات المقبلة،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وكلي، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أهمية كفالة إجراء متابعة لتنفيذ توافق آراء مونتيري بشكل ملائم وفعّال، على نحو ما أكده إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٧]؛

٣ - **تسلّم** بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية، وتعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق التنمية؛

٤ - **تسلّم أيضا** بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٥ - **تسلّم كذلك** بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية أمر أساسي لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي هي محور التعاون الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات المقبلة، على نحو ما أكده من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية[٨]، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٩]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٠]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متّحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٢]؛

٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلبا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الإنعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٧ - **تشدّد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتسلم بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل؛

٨ - **تسلّم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر؛

٩ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تفعل ذلك، وترى أنه من أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها، من المهم أن تضع البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات رصد المخصّصات في ميزانياتها الوطنية

---

(٨) انظر القرار ٢/٥٥.

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٠) انظر القرار ١/٦٠.

للوصول بالقسم المخصّص للمساعدة الإنمائية الرسمية من ناتجها القومي الإجمالي إلى مستوى لا يقل عن نسبة ٠,٥ في المائة في أسرع وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار بأنه لم يتم بلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٠ الذي كان محدّدا له كموعد نهائي، وإلى نسبة ٠,٧ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥؛

١٠ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى توفير موارد جديدة وإضافية، بما يشمل السيولة في الأجل القصير وتمويل التنمية والمنح في الأجل الطويل، للبلدان النامية لكي تستخدمها في اتخاذ إجراءات وافية لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية، بما يتماشى والأولويات الإنمائية لكل منها، وتحثّ في ذلك الصدد البلدان المتقدّمة النموّ على تخصيص نسب مئوية من حزم حوافزها لتقديم مساعدات مالية إضافية إلى البلدان النامية؛

١١ - **تشدّد** على أن تدفقات المعونة الموجّهة إلى جميع البلدان النامية ينبغي أن تكون أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ وخضوعا للمساءلة وتساهلية وخلوّا من الشروط، وبالأخصّ تدفقات المعونة الموجّهة إلى أضعف البلدان وأقلها نموا، إلى جانب التدفقات التي يُهدف بها إلى تقديم الدعم الكافي لما تبذله البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من جهود للتصدّي للتحديات الإنمائية التي تخصّ هذه البلدان تحديدا؛

١٢ - **تقرّر** إقامة مناسبة رفيعة المستوى في عام ٢٠١٢ عن تأثير الأزمات المالية العالمية على تمويل التنمية الاجتماعية في صورة حوار عن التغيّرات العالمية الراهنة، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم هذه المناسبة؛

١٣ - **ترى** أنه ينبغي لآليات التمويل الابتكارية أن تكون طوعية، وأن تستهدف التعبئة الفعّالة لموارد ثابتة المستوى ويمكن التنبؤ بها، وأن تكون مكمّلة لمصادر التمويل التقليدية، لا بديلا عنها، وأن تُصرف هذه الأموال وفقا لأولويات البلدان النامية، وألا يشكّل هذا التمويل عبئا لا مبرّر له على تلك البلدان؛

١٤ - **تحيط علما** بالمناقشات الجارية حول الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وتقرّر عقد اجتماع عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية خلال دورتها السادسة والستين لتناول النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[(١١)]، بما يشمل جملة قضايا رئيسية منها مبدأ الإلحاقية، وصرف الأموال على نحو مجزّأ، والرصد، وآليات الإبلاغ، والحوكمة، وتعريف التمويل الابتكاري، إلى جانب المخاوف المتّصلة بما يجري حاليا من إدراج لبعض الموارد المتأتية من التمويل الابتكاري ضمن حسابات

(١١) A/66/334.

المساعدة الإنمائية الرسمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدّم تقريرا عن هذا الاجتماع خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة؛

١٥ - **تسلّم** بالدور الهام الذي تؤدّيه عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية والمساهمة في الاستقرار والإنصاف وقدرة الاقتصاد على التحمل على الصعيد العالمي، وتشجّع في هذا الصدد على الإسراع بمواصلة دراسة ما لزيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة من دور في زيادة حجم السيولة وفي تعزيز التنمية؛

١٦ - **تسلّم أيضا** بأن عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة قد ساعدت على زيادة السيولة العالمية في إطار التصدّي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتدعو في هذا الصدد إلى إجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة بحجم يعتدّ به عند بداية فترة الأساس المقبلة تلبيةً لاحتياجات السيولة وتعزيزا للتنمية، وتدعو أيضا إلى إجراء عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة بانتظام،

١٧ - **تشدّد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، وتسلّم في هذا الصدد بأن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكلا مصدرا مهما لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وهذا يشمل البلدان المتوسطة الدخل حيث بلغت المديونيات مستويات قد يصعب معها تحمّل أعبائها؛

١٨ - **تشدّد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتبرز ما للقدرة على تحمّل الديون ولفعالية إدارة الديون من أهمية للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرّ بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون مكلفة ومعطّلة لجملة أمور منها توفير فرص العمل والقيام بالاستثمارات في المجالات المنتجة، وغالبا ما يعقبها تقليص للإنفاق العام في مجالات منها الصحّة والتعليم، وتؤثر على الفقراء والضعفاء بشكل خاص؛

١٩ - **تشجّع** البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة آثار الأزمة، وذلك بسبل منها التمويل التساهلي والمستند إلى المنح، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، والاتفاقات المؤقتة على تجميد الديون بين المدينين والدائنين، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها، وذلك لإكساب تلك البلدان القدرة على تحمل الديون ومساعدتها على الاحتفاظ بهذه القدرة؛

٢٠ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٢١ - **تعيد تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٢٢ - **تؤكد** ضرورة مقاومة التدابير والتوجّهات الحمائية التي تعتمدها البلدان المتقدّمة النموّ على وجه الخصوص والتي تضرّ بالبلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز الأخرى الموضوعة أمام التجارة، وخاصة الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، والعدول عن أي تدابير سبق أن اتخذت، مع الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام حيزها السياساتي على الوجه الأكمل بما يتسق مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وتدعو منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم أثرها على البلدان النامية؛

٢٣ - **تشدّد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة أبرزت بمزيد من الوضوح الضرورة الملحة لإجراء إصلاح كبير وشامل لكل من النظام والبنيان الاقتصادي والمالي العالمي بحيث يُعالَج ما يعتريه من قصور من ناحية الديمقراطية، وذلك بمواصلة العمل على إعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز مشاركتها بخصوص أمور منها السياسات والولايات والنطاق والحوكمة، ليس فقط من أجل تمكينه من مواجهة حالات الطوارئ المالية والاقتصادية واتقائها على نحو أفضل، بل وتمكينه من تعزيز التنمية بفعالية وتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء بإنصاف، ولا سيما البلدان النامية؛

٢٤ - **تؤكد** أنه يجب على المؤسسات المالية الدولية على الخصوص أن تنحو منحى إنمائيا واضحا، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل للجميع وشفاف حول إقامة نظام وبنيان دوليين جديدين في المجالين الاقتصادي والمالي؛

٢٥ - **تسلّم** بأهمية تحقّق الإنصاف والشفافية في النظم المالية الدولية ونظم الرصد والتداول الدولية، وبأهمية مشاركة البلدان النامية على نحو كامل وفعّال في صنع القرار ووضع المعايير على الصعيد العالمي؛

٢٦ - **تؤكد** أن الأزمة أبرزت أيضا ضرورة معالجة إخفاقات كبرى من قبيل عدم خضوع القطاع المالي للتنظيم والإشراف والرصد بشكل سليم، وغياب آليات الإنذار المبكّر، إلى جانب التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في قدراتها على جني المكاسب الاقتصادية من الاقتصاد العالمي؛

٢٧ - **تشدّد** على أهمية الدور الذي يؤدّيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المهدّدة جرّاء الأزمة الاقتصادية الراهنة؛

٢٨ - **تكرّر** دعوة اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى مواصلة إسداء المشورة التقنية وإجراء التحليلات التقنية، بما يشمل تقديم توصيات بخصوص القضايا المالية والاقتصادية العالمية والقضايا الشاملة للنظام العالمي بأسره، بحيث تتاح للدول الأعضاء وتشكّل إسهاما في متابعة ولايات المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتمويل والتنمية؛

٢٩ - **تقرّ** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتشدّد على ضرورة استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٦٥/١٤٥؛

٣٠ - **تدعو** رئيس الجمعية العامة إلى الشروع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء خلال الدورة السادسة والستين للجمعية بهدف عقد مؤتمر استعراضي لتمويل التنمية في عام ٢٠١٣؛

٣١ - **تكرّر** مناشدتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فهذا من شأنه أن يتيح المجال لإيجاد عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تشمل الجميع وتكون أكثر قوّة وفعالية؛

٣٢ - **تقرّر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعدّه بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية، ويضمّنه مقترحات محدّدة لمواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.